

١٥٦	رقم التبليغ :
٢٠١٠/٣/٢٧	بتاريخ :

## مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٢٧٦ / ٤٧ / ١

## السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة

### للاستثمار والمناطق الحرة

تحية طيبة ... وبعد

اطلعنا على كتابكم رقم (١٢١٢٣) المؤرخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار / رئيس مجلس الدولة، في شأن طلب الإفادة بالرأي عن مدى جواز مد أجل الشركة المصرية الدولية للنقل الجوى طبقاً لقرار الجمعية العمومية غير العادية للشركة التي عقدت في ٢٠٠٨/٧/٢.

وحascal الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أنه صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الشركة المصرية الدولية للنقل الجوى كشركة مساهمة مصرية، وتضمن النظام الأساسي للشركة تحديد مدتها بخمسة وعشرين عاماً، وتم مد أجلها لخمس سنوات أخرى بالقرار رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠١. وقبل انتهاء أجل الشركة في ٢٠٠٦/٦/٩، صدر قرار الجمعية العامة غير العادية بمد أجلها خمسة وعشرين سنة تنتهي في ٢٠٣١/٦، وتأيد هذا القرار بقرار آخر صادر من ذات الجمعية في ٢٠٠٦/١١/٥، وبناء على ذلك صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠٦ بمد أجل الشركة، ونتيجة لصدور حكم محكمة استئناف القاهرة في القضية رقم ٢١٦٨ لسنة ١١٦١ ببطلان قرارات الجمعية العامة غير العادية المشار إليها آنفأ، صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٤١٨ لسنة ٢٠٠٨ بسحب قراره رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠٦. وأنه بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢ قام مجلس إدارة الشركة وبعض المساهمين فيها بعقد جمعية عامة غير عادية قررت مد أجل الشركة خمسة وعشرين عاماً اعتباراً من ٢٠٠٦/٦/٩، واعتمدت الهيئة العامة للاستثمار ما انتهت إليه الجمعية العامة، وأنه في أعقاب ذلك أقام بعض المساهمين في الشركة الدعوى رقم ٤٩٤ لسنة ٢٠٠٨ تجاري كل شمال القاهرة، بطلب حل



(٢) تابع الفتوى ملف رقم : ٤٧ / ١ / ٢٧٦

لانتهاء مدتھا وبطلان كل ما صدر من قرارات عن الجمعيات العامة غير العادیة لها بمد مدتھا، وبناءً على ذلك طلبتم الرأى في شأن مدى جواز مد أجل الشركة بناء على هذه القرارات.

ونفي أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٣ من ديسمبر سنة ٢٠٠٩ م الموافق ٦ من محرم سنة ١٤٣١ هـ، فاستعرضت إفتاءها المستقر بشأن عدم ملاءمة التصدى لأى موضوع ما زال مطروحاً أمام القضاء.

وحيث إن الموضوع محل طلب الرأى يدور حول مدى مشروعية قرارات الجمعية العامة غير العادیة للشركة المصرية الدولية للنقل الجوى بمد أجل الشركة حتى ٢٠٣١/٦/٨ ولما كانت هذه المسألة محل نزاع قضائى بالدعوى رقم (١٤٩٤) لسنة ٢٠٠٨ تجارى كلى شمال القاهرة والتى لم يفصل فيها حتى تاريخه فقد ارتأت الجمعية العمومية عدم ملاءمة إبداء الرأى في هذا الموضوع.

## لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم ملاءمة إبداء الرأى في الموضوع المعروض نظراً لوجود نزاع قضائى بشأنه.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

تحريراً في ١٢ / ٤ / ٢٠١٠

رئيس

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

المستشار

محمد عبد الغنى حسن

نائب رئيس مجلس الدولة



رئيس المكتب الفني

المستشار / محمد التاج

أحمد عبد التواب موسى

نائب رئيس مجلس الدولة